مطلقا لجواز دخولها على الفعلية مطلقا ثم
لتيها وجوب الرفع اذ لم تقترن الفعل بعد
لاقتصاصها بالاسم حينئذ وجواز النصب
ان اقترن بها لجواز دخولها عليه اذ ذاك
تأمل قوله وتخرج المسالة عن هذا الباب
الخ اي لانه يعتبر في الاشتغال ان يكون الا
سم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل
لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية
والصواب ما اقتضاه كلام الناظم من عده
منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق
لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم
قوله لان اذا الفجائية بالوصفية او الاضافة
من اضافة الدال للمدلول والمفاجاة حضور
الشيء مع الانسان في وصف منه او صفة له
كحضور زيد مع المتكلم في المثال في الخروج
قوله وبما يختص بالابتدا الخ انما فصله
عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتدا
ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع
بعد الاسم فعلا مضارعا مثبتا ولو لم يفصل
لتوهم انهما كاذا وليتها في الاختصاص بالابتدا
مطلقا ولا يقال التمثيل بخرجت فاذا زيد واقع

لان

لان المثال لا يخصص تأمل قوله فلا يجوز الخ اي
لما يأتي في الحال من ان الجملة المبدوءة بمضارع
مثبت يجب فيها الضمير ويمتنع فيها الربط
بالواو وبقي مما يختص بالابتدا ايضا لام الابتدا
اذا كان بعد الاسم الواقع بعدها فعل متصرف
ماض غير مقرون بقد كقولك اني لزيد
ضربته قوله كادوات الشرط الخ امثلتها
على الترتيب زيد ان ضربته اهانك ازيد هل
ضربته زيد هلا ضربت زيدا لا اما ضاربه
زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد اني ده
ضربته زيد الذي ضربته زيد رجل ه
ضربته قوله فلا يفسر عاملا فيه اي على
الوجه المقرر في هذا الباب وهو كون
المشغول عوضا في اللفظ عن العامل المضمر
دليلا عليه فلو قصدت الدلالة دون
التعويض لم تكن المسالة من باب الاشتغال
لان المجعول دليلا دون تعويض لا يلزم
صلاحيته للعمل كقوله يا ايها المائح دلوي
دونكا فان دلوي منصوب بما يفسره دونك
مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله قوله
ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب

Copyright © King Saud University